

"الرؤية الاستراتيجية في النظام السياسي"

الحضور (مع حفظ الألقاب): زاهي خوري، جورج جقمان، محمد المدني، نبيل قسيس، ريم نزال، هشام كحيل، كميل منصور، زاهي خوري، أحمد حرب، عزمي الشعيبي، حنان عشاوي، ليلى فيضي.

طاقم "مفتاح": آلاء كراجة.

مقدمة:

تأتي هذه الجلسة لاستكمال ما تمخض عن الجزء الأول منها، بعنوان "الحكومة الفلسطينية الجديدة والتحديات"، وبناء على توصية المشاركين في الجلسة السابقة، فالأزمة المتجددة التي يعيشها النظام السياسي، بسبب انعدام الرؤية والرسالة في مختلف المؤسسات وعلى عدة أصعدة، خلقت حالة من الفوضى والاضطراب، ومن هنا تأت الحاجة للبحث في أزمة النظام السياسي، والخروج برؤية استراتيجية متكاملة للعمل على أساسها.

ومع عودة الحديث عن انطلاق المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بوصاية أمريكية، تجدر الإشارة والتطرق لهذا الملف، وربط ذلك بالمتغيرات الإقليمية وآخر التطورات السياسية في هذا المجال، لما لها من تأثير مباشر على النظام السياسي برمته.

النقاش:**الرؤية الاستراتيجية في النظام السياسي**

إن غياب الرقابة التشريعية بسبب تعطل المجلس التشريعي نتيجة للانقسام هي جزء من أزمة النظام السياسي، وفي ظل تنازع الصلاحيات بين السلطة والمنظمة، واستعصاء حل ملف المصالحة في الوقت الراهن، وأمام التعطش الحقيقي لوجود الرؤية على المستوى الوطني، تتأى الحاجة لتطوّر الجهود من أجل الخروج برؤية استراتيجية واضحة لمواجهة التحديات داخلياً وخارجياً، والعمل بموجبها.

فأزمة النظام السياسي متفاقمة وهي من سيء لأسوء، فالنظام غير قادر على تغيير نفسه والمشروع الوطني متآكل وعاجز عن النهوض، كما أن الانقسام واضح بين الرئاسة ورئاسة الوزراء، بالإضافة لذوبان السلطة، وتراجع دور النخب السياسية والمثقفة وتخليهم عن دورهم في استنهاض قوى الشعب، ناهيك عن المجلس التشريعي الذي لا يمارس دوره في المساءلة.

ولقد شهدت الفترة القليلة الماضية أحداثاً ومتغيرات مفصلية، محلياً وإقليمياً خاصة في مصر وبعد سقوط حكم الإخوان المسلمين، الأمر الذي سيؤثر دون أدنى شك على موضوع المصالحة، التي أصبحت أكثر تعقيداً من ذي قبل، فموقف حماس الآن ضعيف وبالتالي لن تذهب لا لمصالحة ولا لانتخابات وهي التي لم تذهب لها عندما كان موقفها أكثر قوة، كما أنها ليست على استعداد لخوض هذه التجربة خوفاً من الفشل، حتى في حالة الفوز فهي تخشى من سيناريو المقاطعة، وهذا التجاذب السياسي بين أطراف الانقسام، عزز الصورة السلبية عن المصالحة لدى الفلسطينيين بشكل عام.

كما أن التحالف والضغط الأمريكي الإسرائيلي الآن يدفع باتجاه المفاوضات ويغيب المصالحة، لكن السؤال المطروح هل الذهاب لانتخابات دون مصالحة يخدم المصلحة العليا؟

وأمام هذا الوضع، أصبح الوصف الأكثر دقة لعمل الحكومة، هو التعامل مع الأزمة وليس حتى "إدارتها" كما كان متداولاً، لكن هذا الفراغ السياسي القائم لن يستمر دون أن يتحول لصراع ميداني، وأي انتفاضة فلسطينية ستكون لها أبعاد على الجمهور العربي، لكنها في الوقت ذاته ستكون هدية لإيران وسوريا حسب تعبير وزير الخارجية الأمريكي جون كيري.

العودة للمفاوضات

ومع الحديث عن العودة للمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي برعاية أمريكية، تطرح أسئلة هامة حول أهداف ومبررات العودة لها، على الرغم من عدم تغيير السياسة الإسرائيلية على الأرض، واستمرار الحكومة الإسرائيلية في فرض مخططاتها الاستراتيجية للضم والتوسع في الضفة الغربية وخاصة في القدس، فيما قد تفضي المفاوضات في المرحلة الحالية، لمجرد اتفاق مرحلي وليس "دولة ذات حدود مؤقتة" في مسعى لكسب الوقت وزيادة في الصلاحيات.

غير أن المشهد الإقليمي يفرض نفسه بشدة، سواء في سوريا وانعدام الأفق لحل الصراع هناك مع بعض المحاولات لإبقائه دائراً، أو في مصر وتفاقم الأزمة وكيف سيؤثر ذلك على سير العملية التفاوضية والمصالحة، في ظل تفرد الرئاسة بالقرار الفلسطيني، وتراجع تأثير الدول العربية، مع تصدر الضغوط الأمريكية والإسرائيلية.

في مقابل ذلك لا بد من تطوير الأرصدة على الأرض ديمغرافياً واقتصادياً والربط مع فلسطيني الداخل، لأن ما يحدث مجرد "بوادر حسن نية"، وليس الغرض منه التوصل لاتفاق نهائي أو معاهدة، لذا لا بد من البحث عن ما قد يضيف للرصيد الاستراتيجي، في الوقت الذي يتم فيه طرح سيناريو "استمرار الوضع القائم".

ولأن إسرائيل فرضت دوماً عدم كتابة أي وثائق في كل المفاوضات، فإنه في كل مرة يتم البدء من نقطة الصفر، إذ لا وجود لقيادة إسرائيلية ترغب في حسم نهاية المشروع الاستراتيجي الصهيوني ولا للتسوية بين المشروعين الإسرائيلي والفلسطيني، فالبرنامج الصهيوني لم ينته لأنه مبني على عدم الاعتراف أو القبول بحدود على الأرض.

وأمام هذه المتغيرات والمستجدات المصيرية، تظل المعلومات محجوبة عن المواطن فلا وجود لمكاشفة ولا مصارحة بين الشعب والقيادة بل هناك حالة انفصام بينهما، وكل شي يظل رهن التكهات فلا وجود لمصدر إعلامي محدد، رغم أهمية المعلومات وتوقف حياة المواطن عليها، وهنا تتجلى بوضوح حالة اللامبالاة بين السلطة والرأي العام، فالشعب تنازل عن حقه في المساءلة والضغط، في المقابل فإن القيادة تجاهلت رأيه ووزنه على عدة المستويات، وهذا الأمر ينسحب على ملف الحكومة الحالية، وبغض النظر عن أي وضع غير قانوني فيما يخص الرئاسة والحكومة، يبقى الراتب هو ما يشغل بال المواطن، وتظل الحكومة ذات طابع "خدمي" ليس إلا، ويستمر تهيمش منظمة التحرير الفلسطينية من ناحية اتخاذ القرار السياسي.

التوصيات:

- 1- الدعوة لمؤتمر حوار وطني، من أجل بحث الخط السياسي، وآليات التغيير الاستراتيجي وتغيير الوجوه، وضخ دماء جديدة.
- 2- شحذ مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والخاصة والعامية، من أجل استنهاض الرأي العام، وتفعيل دورهم باتجاه حقوق المواطنة والتنمية المجتمعية.
- 3- إعطاء الشباب مساحة لممارسة دورهم، والأخذ بمبادراتهم من أجل إيجاد مشروع شبابي واضح ومتكامل مع البرنامج الوطني، للخروج من حالة الإقصاء والتهيمش المجتمعي.
- 4- لا بد من تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية بفصائلها، وإعادة هيكلتها، من أجل المشاركة في صناعة القرار الفلسطيني، وكذلك تفعيل المجلس التشريعي، من أجل إحياء دوره الرقابي، حتى ضمن ظروف الانقسام الراهنة.
- 5- عدم الذهاب للمفاوضات دون التحضير الوافي والكامل لها من الناحية العملية، والمعلوماتية، والفصل بين القضايا الطويلة الأمد والقصيرة الأمد كما حدث في التجارب السابقة.
- 6- الاهتمام بملف اللاجئين الفلسطينيين الذين خرجوا من سوريا، سواءً يبحث حق العودة أو غير ذلك.
- 7- اعتماد سياسية تراكم الإنجازات والمكاسب لخدمة الهدف الاستراتيجي واعتباره هو المقياس لأي تحرك أي.